

وعلم موضوعه بما ذكر من ملامح ظاهرة اذا المقصود من قوله واما عايبه
 الحاجة ما يفيد بيان الحاجة اعني التصديق بغايبته ولما المقصود من قوله
 واما علم موضوعه بما عرفت و علم الثاني وهو ان يكون مقصود المص
 من المعترضة مجموع الامور التي يكون الكتاب في كل الفصل
 الثلاثة بيان وجه توقف الشرع على امرين وهما المفيد والمفاد
 لكن لما كان بيان توقف الشرع على المفيد موقوفا على بيان توقف
 الشرع على المفاد وكان بيان توقف الشرع على المفيد بعد بيان
 توقف الشرع على المفاد سبلا يسيرا كثر رجوعه في كل الفصل
 الثلاثة بيان توقف الشرع على المفاد وقالة الفصل الاول ووجه
 توقف الشرع اما على تصور العلم ولما كان هذا القول منه موافقا لغيره
 مقصود المص على الامور المفاد ولعدم ملاحظة توقف الشرع على
 الامور المفيد وببانه اصلا اذ هذا الوجه بتغيير السلوب من الفصل
 الثاني والثالث فقال في الثالث واما علم بيان الحاجة وفي الثالث واما علم
 موضوعه فذكر المفيد وبين توقف الشرع على المفاد مقصرا على علمها
 ظاهره وتوقف الشرع على المفيد بعد فان قلت لم ينظر توقف الشرع
 على المفيد بعد بيان توقف الشرع على المفاد قلت بملاحظة مقدمة
 معلومة هي ان المفاد لكونه نظر بموقوف على المفيد وملحق بالكلام

هكذا الشرع في العلم موقوف على المفاد والمفاد لكونه نظر بموقوف
 على المفيد ينتج ان الشرع في العلم موقوف على المفيد وهو المطالب
 قوله ان الشرع في العلم فعل اختياري والمقصود من هذا الكلام تحقيق المقام
 ووجه شبهة توجه علم الشارع رجوعه اما الشبهة فهي ان البحث بحسب
 العرف على ما ذكر قد ~~هو~~ في حاشية لشره القاطن حال لا يرتب
 عليه فائدة اصلا او يرتب عليه ما لا يعقد به لاعتدلت هذا فاقب عليه
 فائدة معتد بها لا يكون عينها بحسب العرف وعلم العلم بالفائدة المعتد بها
 لا يستلزم عدم الترتيب اصلا وهو ظاهر فقوله رجوعه ان لو لم يعلم غاية
 العلم والعزيمة لكان طلبه مجتبا متنع واما الدفع وهو ان الشرع
 لكونه فعلا اختياريا يمتنع بدون التصديق بغايبته ما علم ما بينه في موضع
 والتصديق بغايبته ما هو روي للشرع واما التصديق بخصوصية الفائدة
 اعني التصديق بغايبته المعتد بها بالنظر المشتقة الى تخصيص ذلك العلم
 سواء كانت تلك الفائدة مرتبة عليه الواقعة ام لا وانما يجب لتلايد
 الشرع في علمها بحسب العرف لان الشرع في تحصيل العلم بناء على اعتقاد
 ترتيب فائدة لا معتد بها الواقعة بالنظر الى تحصيله بعد بحثه فما
 ان لم يعرف فائدة المعتد بها وان يرتب عليه بحسب العرف فائدة
 معتد بها فعلا بلما يكون له انما يملك قد ~~في كل من ذلك~~

انما التصديق ان يكون
 مقصودا على العلم
 بحيث ان العلم بالمفاد
 مستقما فان المقرب بالذبح
 المقرب بالذبح والاقرب
 لا يترك في الاقرب في
 علمه فانه اه على الشرع
 بولس

Copyrighted by Salim University